الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

العمل معاً للقضاء على الفقر الريفي

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مكافحة الفقر في المناطق الريفية

تعريف الصندوق

يكرس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية جهوده للقضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية في البلدان النامية. فيعمل على توفير القروض والمنح منخفضة الفائدة للبلدان النامية لتمويل برامج ومشاريع إبتكارية تعنى بالتنمية الزراعية والريفية. ويأتي الصندوق من بين المؤسسات الثلاثة الكبرى والمتعددة الأطراف العاملة في مجال الزراعة في أفريقيا. ففي عام 2010، حصل إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على النسبة الأعلى من التمويل الجديد للصندوق.

ويعمل الصندوق على إيصال صوت صغار المزارعين ورواد الأعمال الريفيين وإبراز وجهات نظرهم في مداولات السياسات على المستوى الدولي، وبناء قدراتهم بحيث هم أنفسهم يشاركون في العمليات السياسية ذات العلاقة والتأثر بها.

ويقع المقر الرئيسي للصندوق في العاصمة الإيطالية روما.

أنشطة الصندوق

يهدف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الزراعية والريفية في البلدان النامية. وهدف الصندوق هو تمكين فقراء الريف، رجالاً ونساءً، من زيادة موارد دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي. كما يعمل أيضاً على دعم السكان الريفيين الفقراء. ويوفر التوجه المتعدد الأطراف الذي ينتهجه الصندوق منبراً عالمياً قوياً لمناقشة قضايا السياسات الريفية وزيادة الوعي بالأسباب التي تجعل من التنمية الزراعية والريفية أمراً حاسماً في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي العالمي.

أين يعمل الصندوق*

- أفريقيا جنوب الصحراء: 40 بلداً يجري فيها 113 برنامجاً ومشروعاً.
- آسيا والمحيط الهادي: 18 بلداً يجري فيها 58 برنامجاً ومشروعاً.
- أمريكا اللاتينية والكاريبي: 19 بلداً يجري فيها 30 برنامجاً ومشروعاً.
- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية: 14 بلداً ومنطقة واحدة يجري فيها 33 برنامجاً ومشروعاً.

أسلوب عمل الصندوق

يعتمد أسلوب العمل الأساسي في الصندوق على الشراكات. والصندوق في حقيقة الأمر يمثل شراكة فريدة بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط، والبلدان النامية الأخرى، والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ويعمل الصندوق مع حكومات البلدان النامية، ومنظمات السكان الريفيين الفقراء، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص بغية تصميم برامج ومشاريع ابتكارية تتناسب والأولويات الوطنية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية. ونعمل أيضاً بشكل وثيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، لاسيما الوكالتين الشقيقتين في روما، وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وقد بدأنا في توسيع نطاق إستراتيجية الشراكة التي نعتمدها لإشراك القطاع الخاص في توفير خدمات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والخدمات المالية الزراعية لقطاع زراعة الحيازات الصغيرة.

* حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010.

منظمة المؤتمر الإسلامي

أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط (المغرب) في 25 سبتمبر/أيلول عام 1969، وتعتبر ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة. ولديها عضوية 57 دولة موزعة في أربع قارات. وتقوم المنظمة بترويج السلام والتوافق بين مختلف شعوب العالم. وتأسست الأمانة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة في عام 1970. ويرئسها أمين عام، وحالياً هو البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلى، والذي تسلم منصبه في يناير/ كانون الثاني 2005 وأعيد انتخابه لولاية جديدة خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في داكار عام 2008. واعتمد ميثاق جديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي في قمة داكار التي شهدت إنشاء البرنامج الخاص للتنمية في أفريقيا.

وعلى مدى 40 سنة الماضية، ازدادت عضوية المؤتمر الإسلامي من 25 دولة إلى 57 دولة. وتقوم المؤسسة بالتشاور والتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وفي بيان مكة المكرمة الذي تم اعتماده في مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ديسمبر/ كانون الأول 2005 أكد على: إن القضاء على الأمراض والأوبئة ومحو الأمية والكفاح من أجل التخفيف من حدة الفقر في الدول الإسلامية يعتبر أمراً عاجلاً ويتطلب منا جميعاً حشد الموارد اللازمة.

وتضم منظمة المؤتمر الإسلامي ثلاث هيئات رئيسية وهي: **مؤتمر القمة الإسلامي**، وتتألف من ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء وهي السلطة العليا لمنظمة المؤتمر الإسلامي وينعقد مرة كل ثلاثة سنوات. **مجلس وزراء الخارجية** الذي يلتقي مرة كل سنة لدراسة وتنفيذ السياسة العامة للمنظمة بما فيها: (أ) اعتماد القرارات ذات الاهتمام المشترك، (ب) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرارات التي تم التصديق عليها في مؤتمرات القمم السابقة ومجلس وزراء الخارجية. ويعهد إلى **الأمانة العامة**، والتي تعتبر الجهاز التنفيذي للمنظمة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتنفيذ قرارات الهيئتين السابقتين.

البنك الاسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقا للبيان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي عقد في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في شهر ديسمبر/كانون الأول 1973. وافتتح البنك رسميا في يوليو/تموز 1975. والشرط الأساسي للعضوية في البنك هو أن تكون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأن تكتتب في رأسمال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء 56 دولة.

يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ويساهم البنك كذلك في رأس مال الشركات وتقديم قروض ومنح لصالح المشاريع الانتاجية والمؤسسات الى جانب توفير المساعدات المالية للبلدان الأعضاء. وتشتمل وظائف البنك على تقديم أشكال مختلفة من المساعدات الإنمائية لتمويل التجارة الخارجية للدول الأعضاء، وتعزيز التبادل التجاري بينها، خاصة السلع الإنتاجية ، وتقديم المساعدة الفنية، وتوفير التدريب للموظفين الذين يتولون أنشطة تنموية.

المقدمة

التزام، ثقة، وهدف مشترك

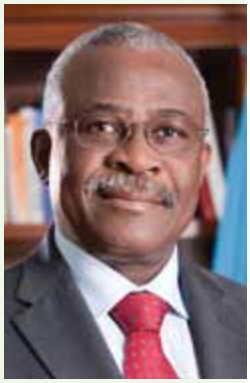

بدأ التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من 30 عاماً بهدف الحد من الفقر، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المناطق الريفية بالبلدان النامية. وطالما كان هذا الهدف المشترك عاملاً أساسياً في تحقيق الكثير من النجاحات المشتركة.

أنشيء الصندوق استجابةً للأزمة الغذائية لملايين المتضررين من البشر في أفريقيا وآسيا في مطلع سبعينات القرن الماضي. ولعبت الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبخاصة الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك، دوراً رئيسياً في تأسيس الصندوق. ويعود الفضل، لبلوغ الصندوق مرحلة النضج كمؤسسة مالية دولية، إلى دعم تلك الدول.

وتضطلع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بدور مهم كشركاء في الخطة الإنمائية منذ أن بدأ الصندوق عملياته في عام 1978، إذ ساهموا بما يقارب 22 في المائة من إجمالي موارد الصندوق المالية، وتشارك بلدان الخليج العربي بأكبر حصة منها. ويقوم الصندوق، في المقابل، بتوجيه حوالي 47 في المائة من برامجه ومشاريعه إلى الدول الأعضاء في المنظمة.

وبلغت استثمارات الصندوق في الدول الأعضاء في المنظمة، حتى أبريل/نيسان 2011، ما مجموعه 5.3 مليار دولار أمريكي من موارده الخاصة في 372 مشروعاً، وهو ما يمثل قرابة نصف إجمالي حافظة مشاريع الصندوق. وقد مكّنت هذه المشاريع عددا كبيرا من الأسر الريفية الفقيرة في الدول الأعضاء في المنظمة على التخلص من الفقر وتحقيق أمنها الغذائي. ومن أولويات الصندوق في الإقليم زيادة استفادة الأسر الريفية الفقيرة من التمويل الريفي، والتصدي للبطالة في صفوف الشباب في المناطق الريفية، وربط صغار منتجي المحاصيل غير التقليدية بالأسواق المحلية والدولية، وتحسين إدارة الأراضي والموارد المائية وتخفيف حدة التأثر من تغير المناخ.

وكما كان الحال في مطلع سبعينات القرن الماضي، وقت إنشاء الصندوق، تأتي شواغل الأمن الغذائي العالمي على رأس جدول الأعمال الدولي في أعقاب الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية خلال عامي 2007 و2008 ثم معاودة ارتفاعها خلال عام 2010.

وكثيرا ما يقال إن الناس في حاجة إلى صدمة شديدة لإعادة النظر في ترتيب أولوياتهم. ومن المؤكد أن أزمة أسعار الأغذية قد دفعت العالم إلى إعادة وضع الشأن الزراعي في مساره الصحيح وعلى رأس أولويات جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والعالمية. وتتمثل مهمتنا الآن في العمل معاً من أجل ضمان استمرار وضعه في المكانة ذاتها وأن يتمخض ذلك عن عمل متضافر يحقق أثراً حقيقياً على حياة الفقراء والجوعى. ويتعين علينا أيضاً أن نكفل الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي تم الاتفاق عليها في خضم الأزمة.

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية قد تجاوزت العناوين الرئيسية على الساحة الدولية، فإنها لم تقلل من أزمة الغذاء. فقد بلغ عدد الجياع في العالم حالياً ما يزيد على مليار شخص مسجلاً بذلك رقماً قياسياً غير مسبوق، مع استمرار أسعار الأغذية في التقلب. ويمثل الجوع مشكلة خطيرة في أكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث يصنّف المؤشر العالمي للجوع أن 12 بلداً منها مدرجة في قائمة "شديدة القلق" أو "مقلقة".

وهذا هو السبب في زيادة أهمية الشراكة القائمة بيننا أكثر من أي وقت مضى، بعد انقضاء ثلاثة عقود على التزاماتنا الأولية. واليوم، يتزايد الوعي بقيمة النشاط الزراعي باعتباره محركاً رئيسياً لعجلة النمو الاقتصادي والازدهار في البلدان النامية. إذ تتميز فعالية الزراعة في تحقيق النمو بضعف مستوى فعالية غيرها من القطاعات.

يقطن ثلاثة أرباع سكان العالم الفقراء في المناطق الريفية، ويعتمد الغالبية العظمى منهم في كسب عيشه على الزراعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتنتشر في شتى أنحاء العالم نحو 500 مليون مزرعة ذات الحيازات الصغيرة تدعم نحو ملياري شخص. وتمثل الزراعة مصدر الدخل الرئيسي لما نسبته 70 في المائة من السكان الريفيين في بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالفعل فإذا أردنا تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي يجب علينا أن نركز اهتمامنا الجماعي على الزراعة – ولا سيما قطاع زراعة الحيازات الصغيرة. ويمكن تحقيق الكثير من خلال الجهود الفردية التي تبذلها البلدان المتقدمة والنامية – بل وأكثر من خلال الشراكات.

وحددت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مثالاً على ما يمكن تحقيقه من خلال التعاون الفعال. وتعتبر مساهماتكم الضخمة على مدار السنين تحقيقاً هائلاً لمهمة الصندوق. ونحن ممتنون حقاً لعلاقة الشراكة الخاصة التي تربط الصندوق مع الحكومات والمؤسسات في المنظمة بما فيها منطقة الخليج. وإننا نتطلع إلى مستقبل مشرق من خلال التعاون بيننا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الحد من الفقر الريفي في جميع أنحاء العالم.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق

العمل معاً للقضاء على الفقر

يتمتع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعلاقة شراكة طويلة الأمد مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أتاحت هذه الشراكة للمؤسستين فرصاً للعمل معاً في عدد من المجالات، وللمشاركة في تمويل البرامج تستفيد منها المجتمعات الريفية الفقيرة عبر القارات.

ومع ذلك فإن الفقر الريفي لا يزال يمثل ظاهرة تنذر بالخطر في العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة، خاصة أقلها نمواً، إذ يعيش أكثر من 771 مليون شخص من سكان بلدان المنظمة في المناطق الريفية. وتوفر الزراعة فرص عمل لأكثر من 573 مليون شخص، أي ما يعادل 40.8 في المائة من مجموع سكان بلدان المنظمة، وتسهم بما قيمته 11.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان. لذا فإن الهدف، لتحقيق النمو الغذائي الاقتصادي السريع، هو زيادة التركيز على التنمية الزراعية المستدامة.

ويجمع المنظمة والصندوق هدف حاسم ومهم وهو تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي هذا الصدد يسعدني أن أشيد إلى أنه تم استثمار ما يقارب نصف موارد الصندوق في الدول الأعضاء في المنظمة لغرض التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وحفز النمو، مما يساعد على تحسين حياة السكان الريفيين الفقراء، لاسيما الفئات المحرومة مثل الشباب والنساء.

ولا تزال معظم الدول الأعضاء في المنظمة، بما فيها الدول التي تتمتع بنشاط زراعي واسع النطاق، تعتبر من البلدان التي تعاني من العجز الغذائي. فقد سجل 27 بلداً في المنظمة مؤشراً زراعياً أقل من المتوسط العالمي. وفي عام 2007 بلغت القيمة الإجمالية للواردات الغذائية في الدول الأعضاء 96.7 مليار دولار أمريكي، إذ يمثل 10.8 في المائة من الواردات العالمية. وتُبين الإحصاءات أيضاً أن متوسط الزيادة السنوية في عجز الواردات الغذائية يبلغ 10 مليارات دولار أمريكي.

ولوحظ أن تدهور القطاع الزراعي أسفر عن حدوث انخفاض حاد في الإمدادات الغذائية، الذي يعد السبب الرئيسي لتصاعد الأزمات داخل الدول الأعضاء في المنظمة، التي غالباً ما تتفاقم إلى أزمات إنسانية حادة مما يهدد السلام والأمن والاستقرار.

وفي العام المنصرم، اتفقت الدول الأطراف المشاركة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، الذي عقد في الخرطوم بجمهورية السودان، على أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب زيادة توافر الغذاء وفرص الحصول عليه والاكتفاء الغذائي. ونظراً لارتباط انعدام الأمن الغذائي ارتباطاً مباشراً بالفقر، فمن الضروري ألا يقتصر الأمر على التخفيف من حدة الفقر فحسب بل أن يمتد لمساعدة السكان المستهدفين على تكوين الثروات. وأوصى المؤتمر الوزاري إلى ضرورة وضع القطاع الزراعي على قمة جدول أعمال التنمية من أجل تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أشيد بالشراكة الخاصة القائمة بين البنك الإسلامي للتنمية والصندوق وأن أعرب عن ترحيبي باتفاق التمويل المشترك بارز الأهمية والذي وقعه الطرفان في 2010 والبالغ قيمته 1.5 مليار دولار أمريكي لدعم برامج الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ونعرب كذلك عن تقديرنا الكامل لمساهمات الصندوق في إثراء المناقشات ضمن أنشطة فريق عمل المنظمات المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. ونتطلع إلى تعزيز التعاون بيننا وترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات ملموسة لصالح المجتمعات الريفية في دولنا الأعضاء.

وبالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للصندوق لتعاونه وعطاءه المستمر وما يقدمه من إسهامات على نحو متواصل. ونحن نتطلع إلى العمل معاً لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في استئصال الفقر الجماعي في عصرنا الحالي.

معالي البروفيسور
أكمل الدين إحسان أوغلى
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: شراكة طبيعية من أجل مستقبل أفضل

النيجر: يوفر مشروع تعزيز المبادرات المحلية للتنمية في منطقة (Aguie) الأدوات والبذور للمحاصيل الغذائية كما يساهم في إعادة التشجير.

©IFAD/David Rose

إذا كان هدف الصندوق هو تحقيق مهمته المتمثلة من تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، فإن الشراكات هي العنصر الأساسي. ويعمل الصندوق مع حكومات البلدان النامية ومنظمات السكان الريفيين الفقراء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل تصميم برامج ومشاريع ابتكارية تتناسب مع الأولويات الوطنية للتنمية للزراعية والريفية. ويلعب دوراً رئيسياً مع جمع الأطراف المانحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لجذب اهتمام القطاع الخاص في المناطق الريفية.

أن إحدى شراكات الصندوق الأكثر أهمية هي مع البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فقد ظلت هذه البلدان، التي تنتشر في ثلاثة أقاليم جغرافية، وهي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، شركاء نشطين وجهات دعم قوية للصندوق، سواء باعتبارها بلدان مساهمة في الصندوق أو متلقية للتمويل الذي يوفره لإغراض المشاريع الإنمائية. ويتعاون الصندوق أيضا على نحو وثيق مع العديد من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإسلامية في تمويل وتصميم وتنفيذ ومراقبة مشاريع التنمية الريفية.

وفي السنوات الأخيرة، اكتسبت الشراكة الطويلة الأمد بين الصندوق والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساته أهمية أكبر من أي وقع مضى. فقد أضحت التحديات القائمة أكبر مما كانت عليه منذ ثلاثة عقود مضت عند إنشاء الصندوق. وإن خلق الفرص التي ستؤثر بقدر كبير على حياة السكان الريفيين الفقراء هي في متناول أيدينا.

فقد جمعنا قوتنا الفردية للشراكة بغية تحقيق أقصى مدى لجهودنا وأهدافنا المشتركة الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وزيادة الإنتاج الزراعي في البلدان النامية.

واكتسب الصندوق صفة مميزة في العمل مع صغار المزارعين والسكان الريفيين الفقراء على المستوى المحلي. واكتسب، على وجه التحديد، خبرة عملية في بناء قدرات المنظمات الريفية وتعزيزها وتيسير عملية تحقيق اللامركزية.

وتقوم المؤسسات المالية الثنائية الخاصة بمنطقة الخليج، إلى جانب

1 تتمتع الدول الأعضاء في منظمة أوبك (الجزائر، وإندونيسيا، وإيران، والعراق، والكويت، والجماهيرية العربية الليبية، ونيجيريا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا) بعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي باستثناء فنزويلا.

المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، التي تتحمل المنطقة فيها أكبر المسؤوليات القيادية، بإسهامات كبيرة في تمويل البرامج واسعة النطاق الرامية إلى دعم البنية الأساسية وقطاعات الطاقة والنقل والتعليم والصحة. وبهذه الطريقة، تكمّل مهمة الصندوق مهام المؤسسات المالية التي يدعمها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فيأتي التمويل المشترك لصالح المشاريع التي يدعمها الصندوق من قبل صندوق أبو ظبي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، تجسيداً لنقاط القوة التي يتمتع بها الشركاء جميعاً. وتمثل اليوم هذه المؤسسات المالية ثاني أكبر شريك للصندوق من حيث التمويل المشترك.

الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تعتبر معظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بلداناً نامية وتعتمد إقتصادياً على الزراعة وتتسم بقاعدة زراعية إيكولوجية هشة واستمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ويشير تقرير عن البنك الإسلامي للتنمية إلى أن القطاع الزراعي لا يزال يمثل أكبر قطاع يسهم في توفير سبل العيش لما نسبته 70 في المائة من السكان في بلدان المنظمة الذين يعيشون في المناطق الريفية. إذ يتخطى دور القطاع الزراعي أكثر بكثير من مجرد إنتاج الغذاء. ففي معظم البلدان الفقيرة، تمثل الزراعة مصدر رزق لعدد كبير من السكان. ولا يقتصر ذلك على المزارعين والعمال الزراعيين فحسب، بل يمتد ليشمل الموظفين في القطاعات الأساسية والفرعية في المجال الزراعي.

وعلى الرغم من أن الزراعة تسهم بنحو 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن أغلبية البلدان الأعضاء في المنظمة لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي في إنتاجها الغذائي وتعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب على الغذاء. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى أن 35 بلداً من أصل 56 من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تصنّف من بين بلدان التي تعاني من العجز الغذائي والأقل دخلاً والبالغ عددها 77 بلداً على مستوى العالم.

وتجسيداً لتفهم البنك الإسلامي للتنمية لهذه التحديات، فقد اختار موضوع "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة" لندوته السنوية التي عقدت في باكو، أذربيجان، عام 2010. وبالنسبة للبنك الإسلامي للتنمية، فإن الاتجاهات الأخيرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الأغذية في بعض البلدان أدى إلى تسليط الضوء على شواغل ومخاوف الأمن الغذائي مرة أخرى. ويحدث ذلك في غمرة وضع اقتصادي صعب: فلا تزال معظم الدول الأعضاء في المنظمة تعاني من جراء الهبوط الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى نكسة في جهودها الرامية إلى تحقيق غاياتها والأهداف المحددة في مختلف المبادرات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعاني المناطق الريفية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالفعل من إهمال البنية الأساسية بما فيها المادية والاجتماعية لصالح القطاع الحضري. وبالتالي فان المناطق الريفية تعاني من عدم

اليمن: قدم مشروع حماية البيئة في منطقة تهامة المساعدة لسكان الريف الفقراء لشراء الماشية وتطوير المشاريع الصغيرة.

©IFAD/Gerd Ludwig

الصندوق والدول الأعضاء في منظمة أوبك

كان أعضاء منظمة أوبك في مقدمة الدول التي ساهمت في إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث أسهمت بما يعادل 36.2 في المائة من رأسمال الصندوق الأولي عام 1978. وخلال التجديد الأول لموارد الصندوق في الفترة 1981–1983 ساهمت بما يعادل 36.4 في المائة من موارده بتعهدها بما مجموعه 430 مليون دولار أمريكي. وقد لعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً وما زالت حتى تاريخه، ثاني أهم مساهم في الصندوق. واكتسب أعضاء منظمة أوبك، من خلال دعمهم الكبير للصندوق، دوراً مهماً في تحديد أولويات التنمية الدولية. ويعد الصندوق المنظمة الوحيدة التي تحظى فيها منظمة الأوبك والبلدان النامية الأخرى بأغلبية الأصوات.

وأثبتت الدول الأعضاء في منظمة أوبك التزامها بدعم البلدان النامية عندما أنشأت صندوق الأوبك للتنمية الدولية في عام 1976 والمعروف حالياً باسم "أوفيد"، والذي يأتي في صلب علاقة الشراكة المستمرة بين الصندوق والدول الأعضاء في منظمة أوبك.

وطالما كان لعلاقة الشراكة بين منظمة أوبك والصندوق فوائد متبادلة، فقد قام الصندوق، حتى أبريل/نيسان 2011، بتمويل 34 مشروعاً في الدول الأعضاء في منظمة أوبك (5 في الجزائر، و2 في غابون، و13 في إندونيسيا، و8 في نيجيريا، و6 في فنزويلا)، بالتعاون مع جهات مانحة أخرى، بتكلفة إجمالية تتجاوز 1.4 مليار دولار أمريكي.

إدماجها على نحو ملائم في الاقتصاد القومي، مما يدفع أعداد كبيرة من شباب الريف للهجرة إلى المراكز الحضرية.

وأشار تقرير البنك الإسلامي للتنمية إلى أن الآثار السلبية الشديدة التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية كان لها آثار كبيرة ضارة على التمويل الزراعي، فمن المتوقع أن يواجه صانعو القرار في الدول الأعضاء ثلاث مشاكل إستراتيجية إضافية في مجال تمويل الأمن الغذائي، تتمثل فيما يلي: استعادة الثقة في الأسواق المالية التي تخدم قطاع الزراعة واستمرارها؛ وتوفير الائتمان؛ وتوفير الأدوات المالية اللازمة لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة تقلبها. وفي هذا السياق، فإنه من الضروري التصدي لتحديات الأمن الغذائي ضمن الظروف المالية الجديدة والتخطيط على المدى البعيد بحيث يراعي احتمال حدوث أثر سلبي ناجم عن عدم الاستقرار المالي والتقلب في أسعار الطاقة وتغير المناخ.

البلدان المانحة السخية

حافظت البلدان العربية المانحة على الاستمرار بتقديم المساعدات على مستوى مرتفع إلى البلدان النامية. ففي الفترة مابين عام 1973 وعام 2010، شكّلت البلدان العربية المانحة،لاسيما البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي،[2] ثاني أكبر مجموعة توفر المنح بشروط ميسرة على مستوى العالم بعد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/لجنة المساعدة الإنمائية (OECD/DAC).

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان العربية كان سخياً جداً، حيث تجاوزت 1.5 في المائة من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة 1973–2008، بما يبلغ مجموعه 272 مليار دولار أمريكي. ومقارنة بالأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية العربية خلال ذلك الوقت أكثر من ضعف الهدف الذي حددته الأمم المتحدة والبالغ 0.7 في المائة وخمسة أمثال المتوسط المحدد في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الرسمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتمثل المساعدة الرسمية العربية 13 في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الشاملة للجنة المساعدة الإنمائية (OECD/DAC)، ونحو 75 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية من خارج هذه اللجنة.

ولا تزال البلدان العربية تقدم منحا سخية على الرغم من انخفاض نسبة مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي.

وكانت الدول الأعضاء في منظمة أوبك دافعاً قوياً لإنشاء الصندوق وما زالت تقدم للصندوق دعمها المستمر، حيث تبلغ مساهماتها في رأسمال الصندوق منذ عام 1978 نحو 1.26 مليار دولار أمريكي (انظر الإطار 1)، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من إجمالي المساهمات البالغة 1.4 مليار دولار أمريكي التي تعهدت بها الدول الأعضاء في المنظمة لموارد الصندوق.

التعاون بين الصندوق والمؤسسات الإنمائية الوطنية والإقليمية العربية

قامت البلدان العربية المانحة بإنشاء عدد من المؤسسات والصناديق الإنمائية كجزء من جهود المساعدات التنموية. ويساعد فريق التنسيق الخاص بالمؤسسات الإنمائية الوطنية والإقليمية العربية،[3] الذي أنشئ في عام 1975، في ضمان زيادة كفاءة التمويل الإنمائي وفعاليته. وفي بداية عام 2011، قامت ثمانية دول أعضاء من فريق التنسيق بتقديم ما يزيد على 1.1 مليار دولار أمريكي على شكل مساعدات للبلدان النامية.

ويعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع 11 مؤسسة تمويل عربية ثنائية وحكومية دولية، حيث يجتمعون بشكل دوري لتبادل المعلومات ووضع برامج التعاون واستعراض المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويشارك الكثير من هذه المؤسسات بشكل نشط في إعداد وتمويل وتقييم مشاريع الصندوق.

2 البحرين، الكويت ، عمان ، قطر، المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

3 صندوق أبو ظبي للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق السعودي للتنمية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

وقام الصندوق بتمويل 132 مشروعا بالمشاركة مع صناديق التنمية العربية، تجاوزت قيمتهم الإجمالية 6 مليارات دولار أمريكي. وبلغت قيمة مساهمات الصندوق 1.6 مليار دولار أمريكي، وساهمت الصناديق العربية بحوالي 1.2 مليار دولار أمريكي. (ويرد في الجدول رقم 2 صفحة 15) حيث هناك المزيد من التفاصيل عن تعاون الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع هذه الصناديق.

التعاون بين الصندوق والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (2011-1978)

يعمل الصندوق بالمشاركة مع الحكومات والمؤسسات المالية الأخرى، وقد لعب الصندوق دوراً مهماً في مساعدة السكان الريفيين الفقراء في الدول الأعضاء في المنظمة للتغلب على الفقر.

ويمول الصندوق مشاريعاً في 43 دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها 57 عضواً. واتخذ التعاون بين الصندوق والمنظمة شكلاً رسمياً في عام 1983 من خلال اتفاق التعاون المبرم بينهما، الذي اتفقت فيه المنظمتان على تعزيز البرامج المشتركة المتعلقة بالتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي. ويورد في الجدولين 2 و3 (في الصفحتين 15) بيانات بشأن التعاون بين الصندوق والمنظمة.

واعتباراً من شهر أبريل/نيسان 2011، قام الصندوق بتمويل 372 مشروعاً في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على شكل قروض، بقيمة مشاريع إجمالية تقارب 16 مليار دولار أمريكي. وبلغت مساهمات الصندوق في هذه المشاريع 5.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل حوالي نصف (47 في المائة) من مجموع قروض الصندوق.

وفضلاً عن ذلك، دعمت المنح المقدمة من الصندوق إجراء بحوث تطبيقية في مجالات ذات اهتمام خاص للعديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فعلى سبيل المثال، قُدمت منحة بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج لوقف تدهور إنتاج نخيل التمر في 12 بلداً في إقليمي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا و جنوب الصحراء الأفريقية، بتمويل مشترك من كل من الصندوق والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإسلامي للتنمية. وتولى تنفيذ البرنامج المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الجافة (أكساد).

ويأتي من بين الأمثلة الجيدة الأخرى برنامج المكافحة المتكاملة لإدارة سوسة النخيل الحمراء وحشرات الحفار واليرقات، ولجميعها تأثير مدمر على إنتاج نخيل التمر في البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وشارك كل من الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية في تمويل هذا البرنامج البالغة قيمته 2.7 مليون دولار أمريكي.

وتتمتع المشاريع التي صممها ودعمها الصندوق في الدول الأعضاء في المنظمة نفس النُهُج الأساسية، التي تتمثل في توجيه الموارد إلى الفئات الأشد ضعفاً بين فقراء الريف؛ والتشجيع بقوة على مشاركة الأشخاص بصورة نشطة في تحقيق تنميتهم؛ والتركيز على بناء أسس للتنمية المستدامة. فمن مبادئ عمل الصندوق إيمانه بأهمية قيام السكان الريفيين الفقراء بتقرير مصيرهم بأنفسهم من أجل القضاء على الفقر. ويجب أن يكون لهم رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وهو ما يمثل شرطاً مسبقاً حاسماً لمنع الصراعات.

وركز عدد من مشاريع الصندوق على إدارة المراعي والحفاظ عليها والأنماط المستدامة لاستخدام الأراضي والمياه، ومكافحة التدهور البيئي، ومساعدة النازحين بسبب الجفاف، وبناء البنية التحتية.

وتحدد الظروف والاحتياجات المحلية مجال تركيز كل مشروع، إلى جانب الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف المشروع. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي: توفير الائتمان الموجه للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، سواء داخل المزارع أو خارجها؛ وتطوير المشاريع الصغيرة؛ وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والخدمات والتدريب على ممارسات أكثر فعالية للمزارع والمراعي؛ وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على خدمة فقراء الريف.

ولا يستثني عمل الصندوق الجاري في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي البلدانَ التي لا تزال تعاني من اضطرابات مدنية. ففي الصومال، على سبيل المثال، يوفر الصندوق الدعم إلى 100 من المجتمعات الريفية الزراعية

"أصبح عمل الصندوق اليوم أمرا ملحا وضروريا أكثر من أي وقت مضى. فالبشر والطبيعة يسيران معاً على درب محفوف بالمخاطر: فالفيضانات والحرائق والجفاف إضافة إلى الفساد وانعدام الكفاءة والطمع أدى إلى انفجار أزمة غذاء عالمية مدمرة. وقد كانت أسعار الغذاء إحدى القوى الدافعة للشباب العربي الذي خرج إلى الشوارع مطالباً بالتغيير من المغرب العربي إلى الخليج العربي. ويمكن الجدل حول أن الجانب الأكبر من هذه الاضطرابات يتعلق بالاقتصاد أو السياسة، ولكن الحقيقة هي أن الغذاء يمثل أهم الاحتياجات الأساسية للبشر التي إن لم تلبى فإنهم يتخذوا الاجراءات. والحل الواضح يتمثل في تنفيذ برامج على غرار برامج الصندوق – التي تسعى لزيادة الاستثمار في الزراعة وزيادة الإنتاج الغذائي؛ وإن ظل لعقود غائباً عن قائمة أولوياتنا."

– سمو الأميرة هيا الحسين، سفيرة الأمم المتحدة للسلام، بمناسبة الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فبراير/شباط 2011

الرعوية – ما يمثل نحو 150 000 أسرة – حيث تم استثمار 12.4 مليون دولار أمريكي في مجالات الحفاظ على التربة وخزن المياه وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية والقروض الموسمية. وقد كان لهذه الاستثمارات التي تركز على المجتمع المحلي أهمية حاسمة في تحسين الأمن الغذائي وقدرة المجتمعات الزراعية الرعوية المستهدفة إلى الحد من تدهور الغابات والتربة وشح المياه. وأسهمت أيضاً في تحسين الاستقرار السياسي والأمن البشري على المستوى المحلي.

الشراكة مع جامعة الدول العربية

بدأت علاقة الشراكة بين الصندوق وجامعة الدول العربية في عام 1979 وأخذت شكلاً رسمياً في عام 1993. فمن أصل 22 عضواً من أعضاء الجامعة يتمتع 21 منهم بعضوية الصندوق.

وتستفيد العديد من الدول الأعضاء في الجامعة والكيانات التابعة لها من قروض الصندوق، ومن بينها الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وغزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وعمان والصومال والسودان وسورية وتونس واليمن.

وشارك الصندوق، إلى جانب ممولين محليين وخارجيين آخرين، في تمويل 124 مشروعاً في بلدان جامعة الدول العربية بلغت قيمتها الإجمالية 5.2 مليار دولار أمريكي. وإضافة إلى البرامج العادية الرامية إلى الحد من الفقر الريفي، يتمتع الصندوق ببروز ميداني في بلدان الجامعة من خلال توفير منح على شكل مساعدات تقنية إقليمية لأغراض البحوث الزراعية وبرامج للتدريب وبناء القدرات. ويسعى الصندوق إلى تعزيز الأهداف التعاونية للجامعة العربية والأمم المتحدة، بما في ذلك الحفاظ على السلام والأمن وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

آن الأوان لزيادة الاستثمار في قطاع زراعة الحيازات الصغيرة

يواجه أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى العالم صعوبات متزايدة ناجمة عن تغيير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية وندرتها – وبخاصة تلك المتعلقة بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة. ويتأثرون كذلك من انخفاض مستويات الاستثمار العام في قطاع الزراعة، والممارسة السائدة في العديد من الأماكن والمتمثلة في سحب دعم الدولة الموجه لتنمية قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة.

غامبيا: مكن مشروع المشاركة المتكاملة لمستجمعات المياه وإدارة المشاريع من زيادة دخل المجتمعات الفقيرة وحماية مواردها الطبيعية.

©IFAD/Nana Kofi Acquah

كوت ديفوار: ساعد مشروع التسويق ودعم المبادرات المحلية المزارعين على زيادة الدخل الزراعي من خلال الممارسات المستدامة

©IFAD/Christine Nesbitt

ويواجه ملايين من المزارعين صعوبة في الوصول إلى الأسواق العالمية التي يزداد عليها الطلب. وتحول هذه القيود دون إطلاق أصحاب الحيازات الصغيرة كامل طاقاتهم باعتبارهم محركاً للنمو.

غير أن زراعة الحيازات الصغيرة تعتبر وسيلة فعالة لزيادة الإنتاج الغذائي، سواء على المستوى العالمي أو في المناطق الريفية في البلدان النامية، كما هي وسيلة أيضا لتوليد الدخل وحفز أنشطة الاقتصاد الريفي النشطة، لخلق فرص جديدة للشباب ليصبحوا رواد أعمال ريفيين في المستقبل.

وهناك نحو 500 مليون مزرعة حيازات صغيرة في شتى أنحاء العالم، ومعظم أصحاب الحيازات الصغيرة وعوائلهم – وهم قرابة ملياري امرأة ورجل وطفل – يعيشون تحت وطأة الفقر. وما زالت تسهم المزارع الصغيرة في معظم أفريقيا وجنوب آسيا بأكبر حصة من الناتج الزراعي، وتوفر المزارع الصغيرة ما نسبته 80 في المائة من الغذاء الموجه للاستهلاك المحلي في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد أدى ارتفاع معدلات النمو في العديد من البلدان النامية، إضافة إلى وتيرة النمو الحضاري، إلى إتاحة فرص جديدة لأصحاب الحيازات الصغيرة. وسجلت أسواق المنتجات الغذائية أعلى معدلات النمو في مجال اللحوم ومنتجات الألبان والخضروات.

أما اليوم فهناك تفهم متزايد لأهمية الاستثمار في القطاع الزراعي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والرخاء في البلدان النامية. إذ تعمل الزراعة على تحقيق مستوى من النمو للحد من الفقر يزيد بنحو الضعف على الأقل فوق مستوى فعاليته في القطاعات الأخرى.

وتشير التجارب عبر التاريخ أن البلدان لا يمكنها الخروج من دائرة الفقر بدون زيادة الإنتاجية الزراعية. فالأغلبية الساحقة من البلدان المتقدمة حالياً انطلقت من قاعدة زراعية قوية،حيث أسهم فائض الإنتاج

الزراعي فيها في تكوين الثروة وتحقيق الرخاء. وهذا هو المسار الذي سلكته كل من الصين والهند لتصبحا قوة دفع للنمو الاقتصادي، وهو ما يحدث اليوم في فييت نام، وبدأ حدوثه في عدد من البلدان الأفريقية.

ويمكن أن يأتي الحل للمستقبل على يد فقراء الريف في البلدان النامية. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الشباب في المنطقة العربية، حيث يشكل الشباب تحت سن الخامسة والعشرين 58 في المائة من سكان المنطقة، ويشكل من هم دون سن الخامسة عشرة نحو ثلث السكان. ويشكل الشباب، نساءً ورجالاً، نسبة كبيرة من سكان الريف الذين سوف تسند إليهم مسؤولية زيادة الغذاء في المستقبل. وعليه من الضرورة أن تعمل الحكومات على الاستثمار في إنشاء فرص لهؤلاء الشباب لتحويل مزارعهم صغيرة النطاق – بغض النظر عن حجمها – إلى أعمال تجارية زراعية تنافسية وتحسين وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات المالية.

التصدي لتحديات تغير المناخ في مناطق الأراضي الجافة

يؤثر تدهور التربة على 40 في المائة من سطح الأرض ويضر بسبل معيشة نحو ملياري شخص يسكنون الأراضي الجافة. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الأراضي الجافة تلعب دوراً رئيسياً في الإنتاج الزراعي على مستوى العالم. وتدعم المراعي نحو 50 في المائة من الثروة الحيوانية على مستوى العالم، ويقع حوالي 44 في المائة من المناطق المزروعة في الأراضي الجافة. ومع ذلك، يؤدي التصحر إلى فقدان أكثر من 12 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة كل عام ويستمر المعدل في الارتفاع نتيجة لتغير المناخ.

ويتسبب تغير المناخ في عواقب شديدة الخطورة على نظم الإنتاج الزراعي البعلية. وما يزيد الأمور تعقيداً هو كثرة الطلب على الغذاء بصورة مستمرة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على موارد الأراضي الجافة ويخفف في نمو الإنتاج الزراعي. وقد أثر ذلك في أسعار المواد الغذائية على مدار السنوات القليلة الماضية وأثار مخاوف مشروعة بشأن الأمن الغذائي، لاسيما في العالم العربي، الذي يعيش فيه 5 في المائة من سكان العالم ويمثل ما يزيد على 40 في المائة من إجمالي واردات الحبوب على مستوى العالم. وتعتمد بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استيراد 60 إلى 90 في المائة من غذائها. وتعاني هذه البلدان من أعلى مستويات شح المياه وتعتمد أشد الاعتماد على تحلية مياه البحر لتلبية متطلباتها من المياه.

ولضمان الإمدادات الغذائية ومواكبة الطلب عليه فإن هناك حاجة ماسة لتكثيف النشاط الزراعي على نحو مستدام لضمان مواكبة عرض الغذاء للطلب. ويعمل الصندوق على زيادة وتعظيم أثر أنشطته في البلدان التي تعاني من الجفاف؛ حيث استثمر بالفعل نحو 3.5 مليار دولار أمريكي دعما لقطاع زراعة الأراضي الجافة. ونحو 70 في المائة من المشاريع التي يدعمها الصندوق تستثمر في مناطق ذات البيئة الهشة والضعيفة. وفضلاً على ذلك، تمثل خبرة الصندوق والعمليات التي يدعمها في الأراضي الجافة أهمية كبيرة للرؤية التي أطلقها برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي مؤخراً في سياق التحالف العالمي للأراضي الجافة. ويعد الصندوق شريكاً قوياً وداعماً فعالاً منذ إنشائه في عام 2008.

ويعمل الصندوق على تعزيز نهجه إزاء التنمية الريفية في سياق تزايد التهديدات البيئية بما فيها تغير المناخ. وسوف تستمر برامج الصندوق حيث تعكس الحقائق المعقدة للأعمال الخاصة بالفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة. وسيستمر الصندوق في توجيه استثماراته إلى أشد شرائح السكان فقراً، التي غالباً ما تتعرض لأشد الأضرار بسبب تغير المناخ – والتي تعتمد سبل عيشها بصورة كبيرة على الزراعة والموارد الطبيعية – ولاسيما النساء كمنتجات، والسكان الأصليين وحماة الموارد الطبيعية.

المشاركة في تمويل المشاريع الاستثمارية

تتضمن مساهمات المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية في المشاريع الاستثمارية التي شارك الصندوق في تمويلها، حتى أبريل/ نيسان 2011، ما يلي:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل 15 مشروعا، حيث ساهم بمبلغ إجمالي قيمته 290.7 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك 13 مشروعا في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (271.9 مليون دولار أمريكي لغزة والضفة الغربية، والأردن، والمغرب، وسورية، واليمن)؛ ومشروعين في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى (18.8 مليون دولار أمريكي لموريتانيا).

صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفد)

يشترك كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية في عزمهما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – والهدف الأول يتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع إلى النصف. وتدرك المؤسستين أيضاً أن أفضل طريقة لاستئصال الفقر والجوع في معظم بلدان العالم النامي هي الاستثمار في التنمية الزراعية.

وفضلاً عن تعزيز وتقوية الشراكة القائمة بين المؤسستين قامتا بالتوقيع على اتفاقية في ديسمبر/كانون الأول 2010، لإعادة تأكيد شراكتهما الناضجة والطويلة الأمد. وسوف تساهم هذه الاتفاقية إلى إيجاد آليات تمويل ابتكارية

المغرب: دعم مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية من محافظة الحوز تحسين فرص الحصول على الائتمان والخدمات المالية الأخرى.

©IFAD/Susan Beccio

لاجتذاب القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة، وستعمل على إعداد نماذج أعمال شاملة يمكن أن تعود بالنفع على المستثمرين وصغار المزارعين.

واليوم، يعد صندوق الأوبك للتنمية الدولية أكبر جهة مشاركة في تمويل البرامج والمشاريع التي يطلقها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. فقد شارك صندوق الأوبك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل 83 مشروعاً في 45 بلداً حتى تاريخه، حيث بلغت قيمة مساهماته ما يزيد على 0.5 مليار دولار أمريكي. وفي مطلع ثمانينات القرن الماضي، وفر صندوق الأوبك مبلغاً بقيمة 20 مليون دولار أمريكي كمساهمة خاصة لصالح التجديد الأول لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

البنك الإسلامي للتنمية

كان لتوقيع اتفاقية التمويل المشترك أهمية بالغة بين الصندوق والبنك الإسلامي للتنمية في فبراير/شباط 2010 في جدة والتي بلغت قيمتها 1.5 مليار دولار أمريكي مما عزز علاقة الشراكة بين المؤسستين. كما اتفقت المؤسستان على العمل معاً وقامتا بتمويل 26 برنامجاً ومشروعاً ذات الأولوية في أفقر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسرعان ما تُرجمت الاتفاقية إلى موضع التنفيذ بالمصادقة على مشاريع لصالح كل من أذربيجان، ومالي، واليمن.

وتعمل المؤسستان معاً أيضا لتوفير الدعم لمؤسسات أخرى، لا سيما المتعلقة بالمياه التي تمثل قضية شديدة الأهمية للعديد من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. فقامت المؤسستان بتقديم الدعم لمؤسسات مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز الدولي للزراعة الملحية في دبي، لإجراء بحوث خلاقة في هذا المجال.

وساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ إجمالي قيمته 692 123 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل 17 مشروعاً، ويشمل 12 مشروعاً في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (094 97 دولار أمريكي لألبانيا، والمغرب، والسودان، وتونس، وتركيا، واليمن)، وثلاثة مشاريع

لبنان: ساعد مشروع إعادة التأهيل لأصحاب الحيازات الصغيرة في زيادة إنتاج الثروة الحيوانية وإعادة الإعمار في منطقة المشروع في المرحلة مابعد الصراع.

©IFAD/Jon Spaull

في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى (14.5 مليون دولار أمريكي لمالي، وموريتانيا، والسنغال) وثلاثة في إقليم آسيا والمحيط الهادي (12.1 مليون دولار أمريكي لإندونيسيا، وباكستان). ومن المقرر أن يشارك البنك، في عام 2011، في تمويل أحد المشاريع الجديدة في أذربيجان، وهو مشروع التنمية الريفية المتكاملة، بمبلغ 66.5 مليون دولار أمريكي، وتمويل مشروع آخر في اليمن، وهو مشروع العمالة الريفية، بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي.

صندوق أبو ظبي للتنمية

ساهم صندوق أبو ظبي للتنمية بمبلغ قدره 54.3 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل أربعة مشاريع، منها ثلاثة مشاريع في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (47.9 مليون دولار أمريكي للأردن، والمغرب، واليمن) ومشروع واحد في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى (6.4 مليون دولار أمريكي لموريتانيا).

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

ساهم الصندوق الكويتي بمبلغ إجمالي وقدره 52.7 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل ثلاثة مشاريع، لتشمل مشروعين في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (49.7 مليون دولار أمريكي للمغرب، واليمن) ومشروع واحد في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية (3 ملايين دولار أمريكي لبوروندي).

الصندوق السعودي للتنمية

ساهم الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ إجمالي قدره 50.4 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل ثلاثة مشاريع، وتشمل مشروع واحد في كل من البوسنة والهرسك (1 مليون دولار أمريكي)، وموريتانيا (10 ملايين دولار أمريكي) والمغرب (39.4 مليون دولار أمريكي).

البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

شارك البنك، حتى أبريل/نيسان 2011، في تمويل ثلاثة مشاريع في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية بمبلغ إجمالي قدره 27 مليون دولار أمريكي (لكل من رواندا وسوازيلاند وزمبابوي).

التعاون مع مؤسسات التمويل العربية الأخرى

وبالإضافة إلى المؤسسات المذكورة أعلاه، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعلاقة شراكة مع الصندوق الليبي، الذي ساهم بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي للمشاركة في تمويل أحد المشاريع في موريتانيا؛ والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي التي وفرت مبلغ 900 000 دولار أمريكي على شكل تمويل مشترك لمشروع في غزة والضفة الغربية، وهي تنظر في تمويل مشروعات في لبنان والمغرب؛ كما ساهم برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بمبلغ 299 000 دولار أمريكي للمشاركة في تمويل أحد المشاريع في اليمن؛ وشاركت المؤسسة التونسية لتنمية المجتمع المحلي، التي شاركت في تمويل أحد المشاريع في تونس بمبلغ 141 000 دولار أمريكي.

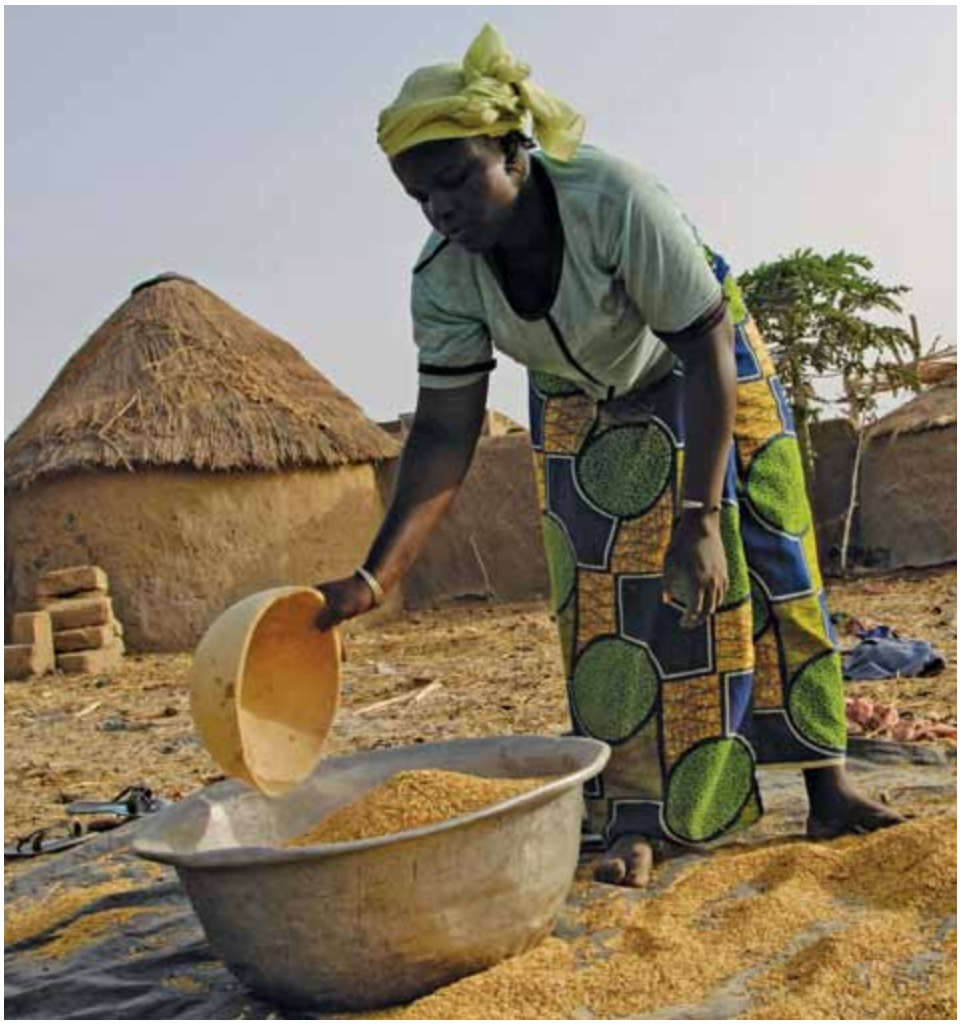

بوركينا فاسو: ساهم مشروع دعم الحيازات الصغيرة في تطوير التنمية الزراعية وإقامة دورات تدريبية داخل المزرعة وخارجها.

©IIFAD/Aubrey Wade

الجدول 1
المساهمات التراكمية[أ] في تجديد موارد الصندوق (من المساهمات الأولية الى التجديد الثامن) والقروض والمنح المعتمدة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي حتى أبريل/نيسان 2011
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة العضو	عدد المشاريع	قروض/منح الصندوق (المبالغ المعتمدة)[ب]	التعهدات التراكمية	المدفوعات التراكمية
أفغانستان	1	23.90	0.00	0.00
ألبانيا	5	51.89	0.05	0.05
الجزائر	5	65.56	62.43	62.43
أذربيجان	4	48.05	0.20	0.20
البحرين				
بنغلاديش	27	522.27	4.25	4.25
بنن	10	117.24	0.33	0.20
بوركينا فاسو	12	158.57	0.37	0.33
الكاميرون	9	116.68	2.61	2.61
تشاد	7	91.38	0.06	0.00
جزر القمر	5	16.46	0.07	0.00
كوت ديفوار	8	76.68	3.00	1.56
جيبوتي	5	13.96	0.03	0.01
مصر	10	238.15	20.00	17.00
غابون	2	15.00	6.03	3.34
غامبيا	9	53.58	0.05	0.05
غزة والضفة الغربية	3	14.75		
غينيا	12	150.06	0.31	0.31
غينيا-بيساو	3	19.20	0.06	0.03
غيانا	3	22.26	0.88	0.88
إندونيسيا	13	333.46	51.96	48.46
إيران			168.00	13.83
العراق			55.10	8.28
الأردن	7	71.39	0.94	0.94
كازاخستان			0.00	0.00
الكويت			188.04	173.04
قيرغيزستان	4	28.45	0.00	0.00
لبنان	4	36.42	0.50	0.20
الجماهيرية العربية الليبية			88.10	45.91
ماليزيا			1.18	1.18
ملديف	5	15.72	0.05	0.05
مالي	12	187.00	0.28	0.28
موريتانيا	12	97.24	0.14	0.05
المغرب	11	188.07	6.80	6.80
موزامبيق	11	196.21	0.49	0.49
النيجر	9	123.80	0.34	0.28
نيجيريا	8	157.33	121.46	121.46
عمان			0.30	0.30
باكستان	24	481.10	21.60	13.60
قطر			39.98	39.98
المملكة العربية السعودية			439.78	439.78
السنغال	14	148.51	0.39	0.39
سيراليون	6	78.66	0.02	0.02
الصومال	4	30.30	0.02	0.01
السودان	19	256.96	1.03	1.03
سورينام	1	3.60	0.15	0.00
سورية	8	154.15	1.55	1.55
طاجيكستان	1	12.30	0.00	0.00
توغو	6	54.40	0.08	0.03
تونس	10	130.21	3.78	3.32
تركيا	8	142.66	17.41	16.91
تركمنستان				
أوغندا	14	296.50	0.58	0.34
الإمارات العربية المتحدة			53.18	53.18
اليمن	21	223.86	3.50	3.35
إجمالي منظمة المؤتمر الإسلامي	**372**	**5 263.92**	**1 367.41**	**1 088.26**
إجمالي الصندوق	**829**	**11 276.77**	**6 247.02**	**5 521.77**
منظمة المؤتمر الإسلامي كنسبة مئوية من إجمالي الصندوق	**%44.9**	**%46.7**	**%21.8**	**%19.7**
الخليج العربي كنسبة مئوية من منظمة المؤتمر الإسلامي			**%52.7**	**%65.7**
نسبة منظمة البلدان المصدرة للنفط من منظمة المؤتمر الإسلامي	**%8**	**%12**	**%93**	**%93**

أ التعهدات والمبالغ المدفوعة شاملة المساهمات التكميلية حتى 4 أبريل/نيسان 2011

ب تقرير نظام إدارة حافظة المشروعات في الصندوق حتى أبريل/نيسان 2011 .

إندونيسيا: دعم مشرع التنمية حقول في بادي سولاويزي وساهم في خلق حقول الأرز ومرافق للري.

©IFAD/German Mintapradja

الجدول 2
مشاريع الصندوق التي تشارك في تمويلها مؤسسات تمويل عربية (حتى أبريل/نيسان 2011)

تمويل مشاريع الصندوق (بملايين الدولارات الأمريكية)، 1978-2011

	عدد المشاريع	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	التمويل المشترك المدرج	مجموع التمويل المشترك	التمويل المحلي	مجموع التمويل
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	15	177.6	290.7	422.8	393.3	993.7
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	83	1 039. 732	505. 6	717. 4	534 .4	2 291. 596
البنك الإسلامي للتنمية	17	207.918	123.692	228.589	155.925	592.432
صندوق أبو ظبي للتنمية	4	45.9	54.3	287.8	294.1	627.8
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	3	31.3	52.7	226.1	280.3	537.7
الصندوق السعودي للتنمية	3	32.0	50.4	285.7	254.0	571.7
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	3	46.2	27.1	126.843	88.5	261.6
الصندوق الليبي	1	8.7	10.0	77.3	9.9	95.9
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	1	3.0	0.9	4.6	1.9	9.5
برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية	1	2.3	0.3	18.5	7.9	28.7
المؤسسة التونسية لتنمية المجتمع المحلي	1	11.9	0.1	13.2	12.1	37.2
المجموع	**132**	**1 606.5**	**1 115.8**	**2 408.8**	**2 032.3**	**6 047.9**

الجدول 3
التعاون بين الصندوق والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (حتى أبريل/نيسان 2011)

مجموع مساهمات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الموارد العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (المبالغ المتعهد بها بملايين الدولارات الأمريكية)	1 367.41
النسبة من مجموع موارد الصندوق (التعهدات)	%21.8
عدد المشاريع المدعومة من الصندوق في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي	372
النسبة من مجموع مشاريع الصندوق	%44.9
خطة التمويل للمشاريع الواردة أعلاه (المبالغ المعتمدة بملايين الدولارات الأمريكية)	
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	5 263.92
النسبة من إجمالي قروض الصندوق	%46.7
الجهات الخارجية المشاركة في التمويل	4 528.57
المساهمات المحلية	6 008.36
إجمالي تكلفة المشاريع	**15 800.89**

تمكين السكان الريفيين الفقراء من الاستفادة من طاقاتهم

يلتزم الصندوق على أساس متواصل بالتصدي للفقر وتدهور التربة في المناطق الريفية. وتدل خبرة الصندوق أن الطريقة الأكثر فعالية للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي تتمثل في تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من السكان الريفيين الفقراء من اكتساب المهارات والمعرفة والثقة اللازمة للتغلب على الفقر بأنفسهم. ونحن نعمل، بالتعاون مع شركائنا، على مساعدتهم في تطوير وتعزيز منظماتهم، وهو ما سيساعد على النهوض بمصالحهم الخاصة في الأسواق الزراعية ولدى مقدمي الخدمات الريفية وهو ما سيساعدهم أيضا على تعزيز مشاركتهم في عملية تخطيط التنمية وعمليات صناعة السياسات على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

ويقوم الصندوق، من خلال مشاريعه المتعلقة بالحد من الفقر وتدهور البيئة، بدعمه لنشر تكنولوجيات استخدام الأراضي التي تعتمد على المعرفة والممارسات المحلية.

وكعضو مؤسس للتحالف الدولي لملكية الأراضي، فإن شراكة الصندوق مع التحالف الدولي أسهمت في تحقيق الأهداف التي تتماشى مع سياساته لتسهيل الحصول على الأراضي وامتلاكها. وكان من نتائج هذا التعاون دعم الصندوق لمشروع كبير حول الاستثمارات الخارجية والضغوط التجارية على الأراضي تحت إشراف إدارة التحالف الدولي، ويتألف من 28 مشروعا للبحوث و12 تقريرا عن سياسة وتطوير تنمية هذه الظاهرة، وإقامة بوابة على الانترنت لتعزيز تباد ل المعلومات حول الأنشطة الفعالة المستدامة والإدارة الحكيمة على الأراضي، وكذلك تعزيز البحوث لصالح المرأة بغية إشراكها للحصول على ملكية الأرض وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية التقليدية وصانعي السياسات الوطنية على حد سواء.

ومن خلال كل مشروع، كما هو مبين في الأمثلة التالية، فان تمكين السكان الريفيين الفقراء يأتي في صدارة عمل الصندوق.

إنشاء فرص العمل في سورية

©IFAD/Giuseppe Bizzarri

يتناول مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية التصدي للضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية في سورية والناجمة عن التضخم السريع في عدد السكان. ويدعم المشروع جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأسر الريفية الفقيرة والحفاظ على الموارد الطبيعية في محافظات دير الزور، والحسكة، والرقة التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة. ويهدف كذلك إلى التعامل مع النقص الحاد للمياه في البلاد وتحسين استخدام الري.

وتتمثل الأهداف الرئيسية في زيادة دخل الأسر والأمن الغذائي وفرص العمل، وتحسين العمل المشترك للحفاظ على الموارد الطبيعية، لاسيما المياه، من أجل تشجيع إقامة نظام للتمويل المصغر على نظام مستديم، وإقامة شراكات مع القطاع الخاص لتصدير المنتجات ذات القيمة العالية والمنتجات العضوية.

التكلفة الإجمالية: 58.1 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 2008–2015
المستفيدون المباشرون: 000 190 أسرة
الجهة المشاركة في التمويل: صندوق الأوبك للتنمية الدولية (17 مليون دولار أمريكي)

فتح أسواق جديدة في مصر

©IFAD/Giuseppe Bizzarri

التكلفة الإجمالية: 54.8 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 2003–2013
المستفيدون المباشرون: 000 27 أسرة

يساعد مشروع التنمية الريفية في غرب النوبارية على ربط المزارعين بالمصدّرين في القطاع الخاص وشركات التصنيع الزراعي، بحيث يمكنهم الاستفادة من الفرص التسويقية المتاحة في البلدان المجاورة والبلدان الأوروبية. إذ يقوم المزارعون المشاركون في المشروع والبالغ عددهم 000 36 مشاركاً بتزويد المنتجعات في شرم الشيخ بالبرتقال الطازج وجبن الموتزاريلا الأصلية. ويقومون بتصدير الفلفل الحلو والطماطم المجففة إلى إيطاليا والولايات المتحدة، والفول السوداني إلى ألمانيا وسويسرا، والزبيب والخرشوف والمشمش والخوخ والبطاطس إلى مجموعة متنوعة من البلدان الأوروبية.

ولعل من أهم العقود المبرمة التي حصلوا عليها هي مع شركة هاينز التي تشتري سنوياً 000 6 طن من الطماطم من 300 مزرعة مدرجة في المشروع. وتزود شركة هاينز المزارعين ببذور تتميز بالجودة المطلوبة، وتوفر ضمانات لشراء نصف المحصول بسعر متفق عليه. فإن لم يستطع المزارعون بيع الجزء المتبقي من الطماطم في السوق المحلية، فإن شركة هاينز ملزمة بشرائه أيضاً.

توفير خدمات مالية ملائمة للمزارعين في بنغلاديش

©IFAD/G.M.B.Akash

التكلفة الإجمالية: 29.7 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 2005–2011
المستفيدون المباشرون: 000 210 أسرة

يعتبر شمال بنغلاديش موطن لأفقر السكان الريفيين وأشدهم ضعفاً في العالم. ويعتمد مشروع التمويل الصغير لصغار المزارعين الضعفاء نهجاً مؤسسياً جديداً إزاء تقديم الخدمات المالية للمزارعين الفقراء. فقد أنشأ المشروع صندوقاً احتياطياً لمواجهة الكوارث بهدف الحد من شدة تأثر السكان الضعفاء بالظروف الطارئة. وتقوم المنظمات الشريكة في المشروع باستخدام الصندوق في توفير القروض وقت وقوع الكوارث الطبيعية أو حدوث حالات طوارئ للأسر.

وقدم المشروع أيضاً القروض الموسمية إلى جانب نموذج غرامين للإقراض التقليدي الذي يتمثل في تقديم مبالغ أسبوعية على مدار سنة واحدة، حيث تلائم هذه القروض الموسمية التدفق النقدي للعديد من المشاريع الزراعية. وتشكل هذه القروض حالياً أكثر من ربع قيمة الإقراض في إطار المشروع. ولضمان حصول المزارعين على أسعار أفضل، يُسمح لهم بتخزين محاصيلهم في مرافق تخزين خاصة في وقت الحصاد وبيعها خلال الفترة ما بعد الحصاد عند ارتفاع الأسعار.

مراعاة الحساسيات والتقاليد في باكستان

©IFAD/Jabran Shahnwaz

التكلفة الإجمالية: 25.4 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1997–2008
المستفيدون المباشرون: 500 14 أسرة

في مقاطعة دير الباكستانية، يقتصر دور المرأة على العادات والتقاليد الدينية فقط. وفضلاً على ذلك، تلتزم العديد من المجتمعات المحلية بالتعاليم الإسلامية التي تحرّم قروض الفائدة، مما يصعب الأمر على القطاع المصرفي الرسمي لمزاولة أنشطته في هذا الإقليم. وقد أدخل مشروع مقاطعة دير نظاماً جديداً باتباع نهج يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي هي مقبولة لدى المجتمعات المحلية.

ويقوم المصرف، بعد التشاور مع أهل العلم والقادة الدينيين، بإبرام اتفاق بيع وشراء مع العميل. ويعد المقترض شريكاً نشطاً لتقسيم المخاطر في المؤسسة، ويقوم بدعم التدريب على المواضيع ذات الصلة مثل مبادئ المحاسبة والتسويق الأساسية. ومكن هذا المشروع النساء من إقامة المشاريع الصغيرة، منها مزارع منتجات الألبان وبيع منتجات البقالة والملابس والصناعات اليدوية. وشكّلت النساء منظمات حصلن من خلالها على القروض والدعم لمشاريعهن. وتمكن الكثير منهن تحسين أحوال أسرهن ورفاهيتها، وبناء بيوت جديدة وسداد مصاريف تعليم أبنائهن.

الحفاظ على الموارد الطبيعية في الأردن

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن 5 في المائة فقط من المساحة الكلية للأراضي. وتعاني البلاد من شح شديد في المياه، حيث يجري استغلال 150 في المائة من المستويات المستدامة للمياه. ويعمل مشروع تطوير الموارد الزراعية في حوض اليرموك، الذي أطلق عام 1999، على إشراك المجتمعات المحلية في وضع خطة لاستخدام الأراضي تعنى بتحديد تدابير للحفاظ على المياه. وتضع رابطات مستخدمي المياه الأولويات الخاصة بالحفاظ على المياه وحماية الينابيع وإعادة التأهيل.

ويتضمن المشروع، بالإضافة إلى الدعم التقني والمالي الموجه لتدابير الحفاظ، توفير تسهيلات تمويلية لتطوير الأنشطة غير الزراعية بغية خفض الضغوط على الأراضي وتحسين نوعية الحياة لنحو 2 500 أسرة ريفية تفتقر للموارد.

©IFAD/Lana Slezic

التكلفة الإجمالية: 28.3 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: أُنجز في عام 2008
المستفيدون المباشرون: 590 11 أسرة
الجهات المشاركة في التمويل: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2.7 مليون دولار أمريكي)، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (5 ملايين دولار أمريكي)، صندوق أبو ظبي (5 مليون دولار أمريكي)، الحكومة الأردنية (3.5 مليون دولار أمريكي).

تعزيز البنية الأساسية الريفية في تركيا

©IFAD/Susan Beccio

استفادت نحو 000 44 أسرة في إقليم البحر الأسود شرقي تركيا من مشروع التنمية الريفية في أردو-جيريسون، حيث يفتقر أكثر من 80 في المائة من السكان في هذا الإقليم إلى إمدادات المياه الآمنة أو الملائمة أو الفرص اللازمة لتأمين دخل خارج النطاق الزراعي. ويؤثر التدهور البيئي الحاد على نحوٍ 4 في المائة من القرى البالغ عددها 320 قرية والمدرجة في المشروع، وتحديداً في الغابات والمناطق الجبلية المرتفعة.

وكان هدف المشروع تمكين فقراء الريف في الأناضول، وبخاصة النساء، من تحسين دخلهم وظروفهم المعيشية من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وساعد المشروع أشد المزارعين فقراً ومربي الماشية على تحسين إنتاجهم وإنتاج المحاصيل والغابات، وشجعهم كذلك على المشاركة في خطط لتطوير القرى، وتوفير المساعدة في تصميم مصادر بديلة للدخل مثل تربية النحل، وشجع على إدخال تحسينات على البنية الأساسية، بما في ذلك الطرق وشبكات المياه في القرى. كما وفر للمرأة الريفية فرصاً للتدريب على رعاية الأطفال، وتغذية الأسرة، وصناعة الأجبان والمربى، والحرف اليدوية وغيرها من الأنشطة المنزلية.

التكلفة الإجمالية: 50.9 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1997–2005
المستفيدون المباشرون: 000 44 أسرة
الجهة المشاركة في التمويل: البنك الإسلامي للتنمية (8 ملايين دولار أمريكي)

استعادة النشاط التنموي بعد الصراع في السودان

©Arne Hoel/World Bank

يعد الفقر وانعدام التنمية من الأسباب الرئيسية للصراع المسلح في السودان. ولمواجهة هذا التحدي، أطلق برنامج التنمية الريفية في شمال كردفان في عام 2000. ويهدف إلى دعم عملية السلام السودانية من خلال إعادة التأهيل والتنمية في مرحلة ما بعد الأزمة.

ويطبق المشروع مجموعة من النُهُج بهدف مساعدة المجتمعات المحلية الريفية في مكافحة آثار الجفاف، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتطوير أنشطة أخرى مدرة للدخل. ويوفر البرنامج التدريب والمساعدة اللازمة للرجال والنساء في المجتمعات المحلية الريفية على تطوير مهاراتهم لتخطيط وتنفيذ وإدارة تنميتهم. ويوفر لهم الدعم أيضاً في حل الصراعات من خلال تقديم المساعدة والتدريب والخبرة العملية على يد متخصصين.

التكلفة الإجمالية: 35.2 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 2001–2011
المستفيدون المباشرون: 200 26 أسرة
الجهة المشاركة في التمويل: البنك الإسلامي للتنمية (9.1 مليون دولار أمريكي)

تحسين أوضاع المرأة في السنغال

©IFAD/Susan Beccio

التكلفة الإجمالية: 13.9 مليون دولار أمريكي
مدة المشروع: 1999–2006
المستفيدون المباشرون: 780 3 أسرة
الجهة المشاركة في التمويل: مصرف التنمية لغرب أفريقيا (1.9 مليون دولار أمريكي)

ساعدت المرحلتين المتعاقبتين من مشروع الزراعة الحرجية لمكافحة التصحر في حوض الفول السوداني الذي يعاني من التدهور في السنغال في تحسين خصوبة الحوض والحصول على المياه وتجدّد الغطاء الشجري. وركزت المرحلة الثانية من المشروع، التي انتهت في مارس/آذار 2007، على حماية البيئة وتحسين ظروف العمل والظروف المعيشية للنساء.

وساهم برنامج إعادة تشجير الغابات، الذي غطى ما يزيد على 2000 هكتار، في تحسين خصوبة الأراضي الزراعية، وسهولة الحصول على المياه، التي يمكن تحسين إدارتها عن طريق إقامة البرك والسدود، وازدادت الإنتاجية الزراعية بصورة كبيرة. كما يجرى استغلال 55 هكتاراً من البساتين التجارية، يباع جزء من إنتاجها في الأسواق المجاورة. وقد أسهم بناء 24 بئراً و44 ينبوعاً في تغيير حياة النساء، نظراً لوقوع مسؤولية حمل المياه عليهن بحكم العادة. كما ساهم انخفاض مستوى الفقر وتطبيق برامج محو الأمية الرامية إلى مساعدة النساء على تحسين وضعهن في المجتمع المحلي في تعزيز التماسك الاجتماعي في قرى المنطقة.

تطوير المعرفة التقنية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تم إنشاء مشروع التدريب على الإدارة الزراعية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا لمواجهة نقص الكوادر ذات الخبرة في صفوف العاملين القائمين على إدارة المشاريع الزراعية. ووفر الصندوق 3.6 مليون دولار أمريكي على شكل منح، إضافة إلى مساهمات تكميلية مقدمة من صندوق الأوبك للتنمية الدولية (200 000 دولار أمريكي) والبنك الأفريقي للتنمية (400 000 دولار أمريكي). ويهدف البرنامج إلى تشجيع التنمية المستدامة عن طريق زيادة عدد المدراء ذوي الخبرة والكوادر المدربة منهم في القطاع الزراعي.

©IFAD/Susan Beccio

ويشمل البرنامج 10 بلدان أو مناطق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وهي: الجزائر، ومصر، وغزة والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، والسودان، وسورية، وتونس، واليمن. ويجري إنشاء وحدات تدريب وطنية تابعة للبرنامج في كل بلد.

نشاطات الصندوق في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

عدد البرامج والمشاريع التي يدعمها الصندوق، حسب البلد، وقيمة القروض والمنح بالدولار الأمريكي

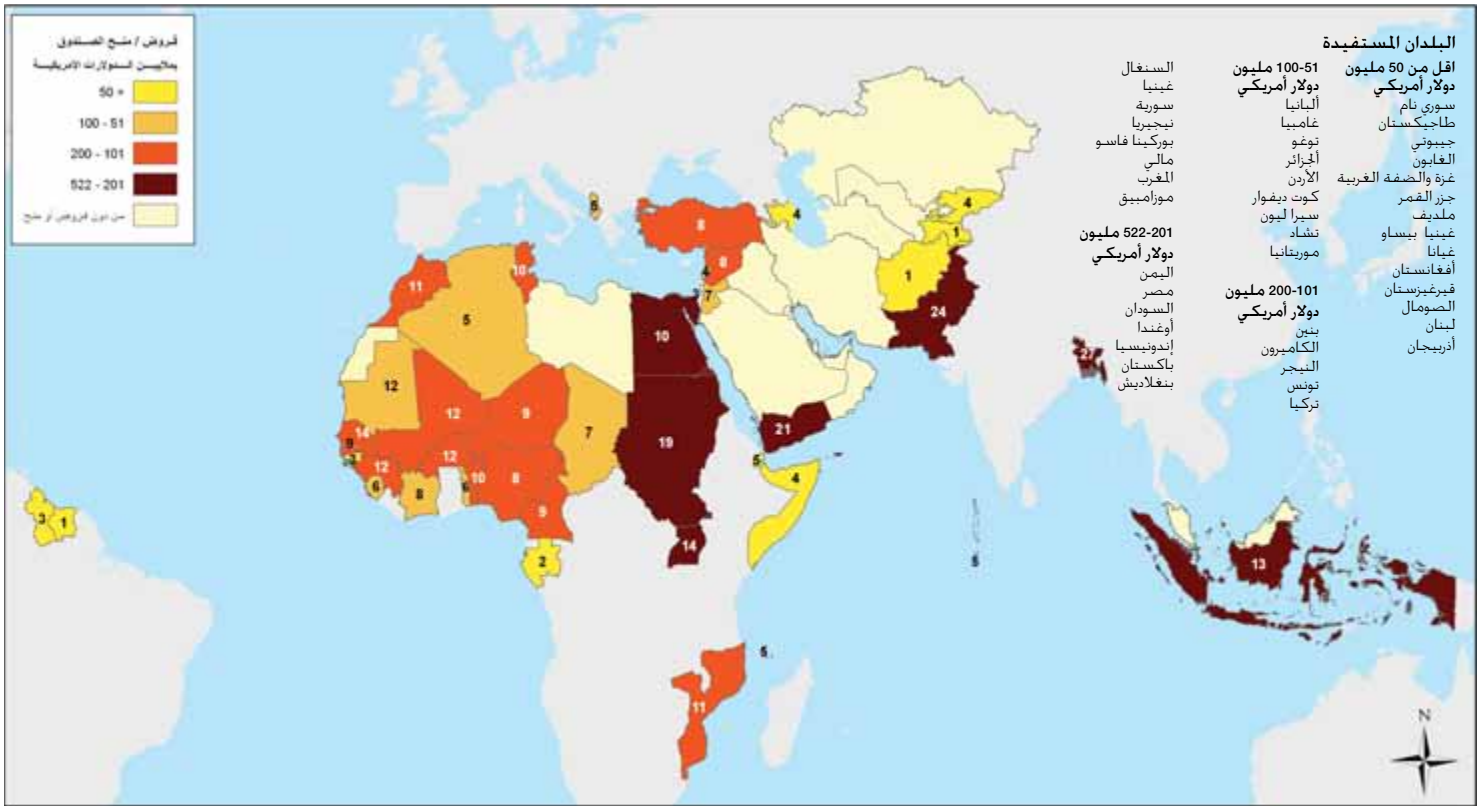

تقرير الصندوق عن الفقر الريفي 2011

أصدر الصندوق، بعد عامين من البحوث والمشاورات المكثفة، منشوره الرئيسي تقرير *الفقر الريفي 2011*. ويؤكد التقرير على أهمية التركيز على المناطق الريفية وبذل الجهود العالمية للحد من الفقر والجوع.

ففي الوقت الذي يتحول فيه سكان العالم ببطء من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، لا يزال نحو 70 في المائة من أفقر فقراء العالم النامي والبالغ عددهم 1.4 مليار نسمة يعيشون في المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن العديد من أقاليم العالم شهد انخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر المدقع، خاصة إقليم شرق آسيا، فإن عدد الفقراء المدقعين في أفريقيا جنوب الصحراء آخذ في التزايد.[4]

ويشير التقرير إلى أن الزراعة ما زالت وستظل المحرك الرئيسي للإقتصاد الريفي. ويظل النجاح في الميدان الزراعي سبيلاً لكثير من الريفيين للإفلات من دائرة الفقر، إذ يعتبر من أهم الركائز في العديد من اقتصادات البلدان النامية. ويمثل النجاح في الزراعة في العالم النامي أيضاً العامل الأساسي لتلبية الطلب العالمي على الغذاء مع تزايد عدد السكان في العالم والذين يصبحون أكثر تحضراً.

وعلى المستوى العالمي، سيكون من الضروري زيادة الإنتاج الغذائي بمقدار 70 في المائة قبل حلول عام 2050 لإطعام عدد سكان الأرض والذي من المتوقع أن يبلغ 9 مليارات نسمة. ويقتضي تمكين السكان الريفيين الفقراء في البلدان النامية على العمل للخروج من دائرة الفقر – سواء في قطاع زراعة الحيازات الصغيرة أو في الاقتصاد غير الزراعي – ويتطلب إتباع نهج سياسية والاستثمار على حد سواء نحو السوق والتنمية المستدامة.

2011 © صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هذا التقرير من إنتاج موظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والنتائج التي يتضمنها لا تعكس بالضرورة آراء الدول الأعضاء أو ممثليها في المجلس التنفيذي. لا يضمن الصندوق دقة البيانات الواردة في هذا العمل. الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة، عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

بناء عالم متحرر من الفقر

يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع السكان الريفيين الفقراء لتمكينهم من زراعة وبيع المزيد من الأغذية بهدف زيادة دخولهم وتحديد وجهة حياتهم. منذ عام 1978، استثمر الصندوق أكثر من 12.5 مليار دولار أمريكي في منح وقروض بفوائد منخفضة للبلدان النامية مما مكّن أكثر من 370 مليون نسمة من التخلص من قبضة الفقر. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة. وهو شراكة فريدة من نوعها بين 166 دولة عضو من منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، وغيرها من البلدان النامية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ifad.org/rpr2011

جهة الاتصال:
فوزي ريحان
مدير برامج
مكتب العلاقات مع
دول الخليج العربية
رقم الهاتف: 54592394 06 39+
رقم الفاكس: 54593394 06 39+
البريد الإلكتروني: f.rihane@ifad.org

مايو/أيار 2011

ISBN 978-92-9072-233-5

الغلاف
تونس: يدعم مشروع التنمية الرعوية والمبادرات المحلية ترويج أنشطة صغار المزارعين والأنشطة غير الزراعية

©IFAD/Susan Beccio